الدعـم لأهـم السلـع الغذائيـة

د . على عبد العال خليفة
د . محمد رمضان الشحنة
قسم الإقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة

م . ز . محمد عادل السيد
وزارة التموين والتجارة الداخلية

• تقديـــم •

تهدف سياسة الدعم لبعض السلع الغذائية إلى الحد من ارتفاع اسعار بعض السلع الضرورية لتصل للمستهلك بما يتناسب ودخله المحدود ، وقد بلغ إجمالى قيمة دعم السلع التموينية نحو ١١٦٦,٢٢ مليون جنيه ، تمثل نحو ٨٨,٨٩٪ من اجمالى قيمة الدعم والبالغ نحو ١٣١٢,٠٣ مليون جنيه كمتوسط للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ / ٨٥ .

وتتناول هذه الدراسة مفهوم الدعم ، وصوره وأشكاله ، وإجمالى قيمة الدعم ، ودعم السلع التموينية ، وأنواع الدعم الممنوح للقطاع الزراعى ، سواء أكان دعماً مباشراً ، أو غير مباشر ، وكذلك قيمة وكمية الدعم الموَّجه لأهم السلع الغذائية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية ، وتشمل : القمح ، ودقيق القمح ، والأذرة ، والعدس ، والفول .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدعم ، والتوصل الى بعض الآراء والمقترحات فى هذا المجال .

ويقصد بالدعم بأنه الوسيلة التى تجعل السلعة أو الخدمة متاحة لفئات اجتماعية لاتمكنهم قدرتهم الشرائية من الحصول عليها عند السعر السائد بالسوق ، ومن ثمَّ تتحمل الحكومة الفرق بين سعر السوق وبين السعر الذى تريد أن تتاح به السلعة للمستهلك ، ويمثل هذا الفارق فى السعر إنفاقاً حكومياً لابد من توافر الإيرادات الحكومية لتغطيته (محيى الدين ١٩٨٢) .

وتوجد عدة صور وأشكال للدعم يمكن إيجازها فى الدعم المباشر ، والدعم المستتر ، والدعم الضمنى . فالدعم المباشر أو المعلن (دعم الموازنة) وهو مايخصص فى الموازنة العامة للدولة لتخفيض أسعار السلع والخدمات تحت مسمَّى اعتمادات الدعم ، وإعانات خفض تكاليف المعيشة ، ومثال ذلك دعم السلع التموينية الأساسية ، ودعم الأقمشة الشعبية ، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعى ، ودعم ورق الصحف والبوتاجاز . وأما الدعم المستتر (التحويل) فلا يظهر هذا النوع من الدعم فى الموازنة العامة للدولة ، ولكنه من الناحية الاقتصادية يعتبر دعماً فعلياً يتمثل فيما يترتب على وفورات الفرصة البديلة من بيع المنتجات المحلية القابلة للتصدير ، سواء فى صورة خامات أو مستلزمات إنتاج ، إلى الوحدات المحلية المستخدمة لها بأسعار تقل عن أسعار التصدير ، ومن صور هذا الدعم فرق أسعار الحاصلات الزراعية ، وأيضاً تغطية بعض خسائر القطاع العام . والنوع الثالث من الدعم وهو الدعم الضمنى (الدعم الاقتصادى) فيتمثل فى تحديد أسعار بعض السلع والخدمات عند مستوى أقل من التكلفة الاقتصادية لها ، أى أنه الفرق بين تكلفة المنتج المحلى من السلع والخدمات والأسعار المحددة للبيع .

ويتضح من جدول (١) أن إجمالى الدعم خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٨٥/١٩٨٤ قد بلغت أدناها فى عام ١٩٧٦ حيث تقدر بنحو ٤٢٧,٣ مليون جنيه ، بينما بلغت أقصاها فى عام ٨٥/١٩٨٤ حيث تقدر بحوالى ٢٥٢٢,٢ مليون جنيه ، بزيادة تقدر بحوالى ٣٣٦,٩٪ بالنسبة لعام ١٩٧٦ .

وبحساب معادلة الإتجاه العام لإجمالى قيمة الدعم خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٨٥/١٩٨٤ وجد أنها :

$$\text{ص}_{\text{م}} = \underset{(٢٨,٨٨٧)}{٢٣٤,٣٧٢} + ٢٢,٩٨٧ \; \text{س}_{\text{م}}$$

(ر = ٠,٩٤٥ ، ر٢ = ٠,٨٩٣) .

ويتضح من المعادلة السابقة أن إجمالى قيمة الدعم قد أخذ إتجاها عاماً تصاعدياً ، وبمعدل معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٢٣٤,٣٧٢ مليون جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ معدل الزيادة المئوى السنوى حوالى ١٧,٨٦٪ من إجمالى قيمة الدعم والذى يبلغ نحو ١٣١٢,٠٣ مليون جنيه كمتوسط الفترة ١٩٧٥ ـ ٨٥/١٩٨٤ .

كما يتبين من جدول (١) أيضاً أن قيمة دعم السلع التموينية بلغت أدناها فى عام ١٩٧٦ حيث تقدر بنحو ٣٢١,٥ مليون جنيه ، بينما بلغت أقصاها فى عام ٨٥/١٩٨٤ حيث تقدر بحوالى ٢١٠٠ مليون جنيه ، بنسبة زيادة تقدر بحوالى ٣٦٢,٣٪ بالنسبة لعام ١٩٧٦ .

جدول (١)

إجمالى قيمة الدعم ودعم السلع التموينية (بالمليون جنيه)

خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٨٥/١٩٨٤)

السنة	إجمالى قيمة الدعم	الرقم القياسى	قيمة دعم السلع التموينية	الرقم القياسى	قيمة دعم السلع التموينية من إجمالى الدعم
١٩٧٥	٦٢١,٩	١٠٠,٠	٤٩٠,٩	١٠٠,٠	٧٨,٩٤
١٩٧٦	٤٢٧,٣	٦٨,٧	٣٢١,٥	٦٥,٥	٧٥,٢٤
١٩٧٧	٤٦٤,٦	٧٤,٧	٣٧١,٠	٧٥,٦	٧٩,٨٥
١٩٧٨	٥٨٧,٦	٩٤,٥	٤٣٣,٧	٨٨,٣	٧٣,٨١
١٩٧٩	١١٩٩,٦	١٩٢,٩	٨٧٣,١	١٧٧,٩	٧٢,٧٨
٨١/١٩٨٠	١٧٥١,٢	٢٨١,٦	١٦٨٩,٠	٣٤٤,١	٩٦,٤٥
٨٢/١٩٨١	١٨٢٨,٣	٢٩٣,٩	١٧٧٥,٠	٣٦١,٦	٩٧,٠٩
٨٣/١٩٨٢	١٧٠٧,١	٢٧٤,٥	١٦٤٥,٠	٣٣٥,١	٩٦,٣٦
٨٤/١٩٨٣	٢٠١٠,٥	٣٢٣,٣	١٩٦٣,٠	٣٩٩,٩	٩٧,٦٤
٨٥/١٩٨٤	٢٥٢٢,٢	٤٠٥,٦	٢١٠٠,٠	٤٢٧,٨	٨٣,٢٦

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية ، الهيئة العامة للسلع التموينية ، سجلات إدارة الإحصاء .

وبحساب معادلة الإتجاه العام لقيمة دعم السلع التموينية خلال الفترة ١٩٧٥ - ٨٥/١٩٨٤ وجد أنها :

ص م = - ٧٣,١٨٧ + ٢٢٥,٣٤٧ س م

(٣٠,٥٢٦)

(ر = ٠,٩٣٤ ، ر٢ = ٠,٨٧٢)

ويتضح من المعادلة السابقة أن قيمة دعم السلع التموينية قد أخذت اتجاهاً عاماً تصاعدياً ، وبمعدل معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٢٢٥,٣٤٧ مليون جنيه سنوياً خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ معدل الزيادة المئوى السنوى حوالى ١٩,٣٢٪ من قيمة دعم السلع التموينية والتى تبلغ نحو ١١٦٦,٢٢ مليون جنيه كمتوسط الفترة ١٩٧٥ - ٨٥/١٩٨٤ .

أنواع الدعم للقطاع الزراعى :

تقدم الدولة الدعم للقطاع الزراعى ، إما فى صورة دعم مباشر لمستلزمات الإنتاج الزراعى ، أو فى صورة دعم غير مباشر بإعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعى من الضرائب والرسوم الجمركية . وفيما يلى عرض لأنواع الدعم الممنوحة من الدولة للقطاع الزراعى .

الدعم المباشر للأسمدة الكيماوية المحلية :

تقوم الدولة بدعم الأسمدة الكيماوية المنتجة محلياً سواء أزوتية ، أو فوسفاتية ، أو بوتاسية ، ومعظم هذا الدعم موجه لشركة كيما للصناعات الكيماوية نظراً للإرتفاع النسبى فى تكاليف إنتاجها ، وتعويض الفرق بين السعر المحدد للتسليم بالمصنع والتكلفة الفعلية للإنتاج . وتمثل قيمة دعم الأسمدة المحلية نحو ٢,٧٢٪ من إجمالى قيمة الدعم كمتوسط الفترة موضع الدراسة .

الدعم المباشر للأسمدة الكيماوية المستوردة :

بدأت الدولة فى دعم الأسمدة الكيماوية المستوردة منذ عام ١٩٧٣ نظراً لإرتفاع الأسعار العالمية ، وتكاليف الشحن البحرى ، والتأمين . مما اضطر الدولة لدعمها حتى تخفض الأسعار المحددة للزراع .

دعم مقاومة الآفات :

ويتمثل هذا النوع فى دعم مقاومة آفات القطن ، وآفات فول الصويا ، ومقاومة حشائش الأرز . فدعم مقاومة آفات القطن يتمثل فى تكاليف أجور المقاومة اليدوية

والكيماوية ، والرش بالطائرات والموتورات ، ويوجهُ هذا الدعم لزراع القطن فقط دون غيرهم من الزراع ، وتتحمل الدولة نحو نصف تكلفة المقاومة مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة الإنتاج لزراع القطن . كما بدأت الدولة فى دعم مقاومة آفات فول الصويا ، وحشائش الأرز مع بداية عام ١٩٨٠/٨١ .

إعانة منحة الرى لقصب السكر :

وتخصص الدولة هذا الدعم لرى الأراضى المزروعة بقصب السكر بواقع ١٥ جنيها لكل فدان .

وتمثل قيمة الدعم المخصص لكل من الأسمدة الكيماوية المحلية والمستوردة ، ودعم مقاومة آفات القطن ، وآفات فول الصويا ، وحشائش الأرز ، وإعانة منحة الرى لقصب السكر نحو ٩٠٪ من قيمة الدعم المباشر الذى تقدمه الدولة للقطاع الزراعى [١] .

الدعم غير المباشر للقطاع الزراعى :

ويتمثل هذا الدعم فى إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية مثل الآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات والتقاوى .

قيمة وكمية الدعم لأهم الزروع الغذائية :

بدراسة قيمة وكمية الدعم الكلى ، ومتوسط دعم الطن بالجنيه لأهم الزروع الغذائية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤/٨٥ ، والتى تشمل القمح ، ودقيق القمح ، والأذرة الشامية ، والفول ، والعدس ، يتبين الآتى :

القمح ودقيق القمح :

بلغت قيمة الدعم المخصص للقمح ودقيق القمح نحو ٥٣٠,٧٨٦ مليون جنيه تمثل نحو ٤٥,٥١٪ من قيمة دعم السلع التموينيه ، ونحو ٤٠,٤٦٪ من إجمالى قيمة الدعم كمتوسط الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤/٨٥ ، كما بلغ متوسط الكمية المدعمة من القمح نحو ٣٩١٢,٦ ألف طن ، ومن دقيق القمح نحو ١١١٧,٤ ألف طن ، ومتوسط دعم الطن بالجنيه بلغ حوالى ٩٩,٠٩٤,١٣٧,٣٩٤ جنيهاً سنوياً لكل من القمح ودقيقه ، على الترتيب ، وذلك خلال فترة الدراسة .

---

(١) المصدر : بيانات وزارة الزراعة والأمن الغذائى عن الدعم الحكومى للقطاع الزراعى .

الأذرة الشامية :

بلغت قيمة الدعم المخصص للأذرة الشامية نحو ١٢٣٠٥٠,٢ ألف جنيه تمثل حوالى ١٠,٥٥٪ من قيمة دعم السلع التموينية ، ونحو ١٩,٣٨٪ من إجمالى قيمة الدعم كمتوسط الفترة ١٩٧٥ - ٨٥/١٩٨٤ ، كما بلغ متوسط الكمية المدعمة من القمح نحو ١٠٤٩,٧ ألف طن ، ومتوسط دعم الطن بالجنيه بلغ نحو ٩٧,٣٧٨ جنيهاً سنوياً خلال نفس الفترة .

الفول :

بلغت قيمة الدعم المخصص للفول نحو ١٣٩٧٢ ألف جنيه ، تمثل حوالى ١,٢٪ من قيمة دعم السلع التموينية ، ونحو ١,٠٧٪ من إجمالى قيمة الدعم كمتوسط الفترة ١٩٧٥ - ٨٥/١٩٨٤ . كما بلغ متوسط الكمية المدعمة من الفول نحو ١٥٤,٣ ألف طن ، ومتوسط دعم الطن بالجنيه بلغ ٤١٧,١٥٢ جنيهاً سنوياً خلال الفترة المدروسة .

العدس :

بلغت قيمة الدعم المخصص للعدس نحو ١٣٣١٦ ألف جنيه تمثل حوالى ١,١٤٪ من قيمة دعم السلع التموينية ، ونحو ١,٠٢٪ من إجمالى قيمة الدعم كمتوسط الفترة ١٩٧٥ - ٨٥/١٩٨٤ . وقد بلغ متوسط الكمية المدعمة من العدس نحو ٥٧,٦ ألف طن ، ومتوسط دعم الطن بالجنيه بلغ نحو ٣٢٧,٠٧٦ جنيهاً سنوياً خلال فترة الدراسة .

ومما سبق يتضح من جدول (٢) كما بينت الدراسة أن متوسط دعم الطن بالجنيه للسلع موضع الدراسة مرتفع وبشكل معنوى ، حيث يأتى الفول فى المقدمة ، يليه العدس ، ثم القمح ، ثم دقيق القمح ، وأخيراً الأذرة الشامية .

آثـار الدعم وبعض المقترحات :

الآثار الإقتصادية والسياسة للدعم :

يؤدى اتباع سياسة الدعم الى العديد من الآثار الاقتصادية منها عدم قيام الجهاز السعرى بدوره على الوجه الأكمل فى توجيه الموارد المتاحة إلى أفضل إستخدام اقتصادى ممكن ، نتيجة قيام الدولة باتباع سياسة التسعير الجبرى وهو أساس سياسة الدعم . كما أن سياسة الدعم أدت إلى زيادة حجم وقيمة المواد الغذائية التى تستوردها الدولة لتوفيرها

جدول (٢)

الكميات المدعمة (بالألف طن) وقيمة الدعم المخصص لها (بالألف جنيه) ، وأهميتها النسبية وذلك لسلع القمح ودقيق القمح والأذرة الشامية والفول والعدس كمتوسط الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٥)

السلعة	الكمية	القيمة	٪ من قيمة دعم السلع التموينية	٪ من إجمالى قيمة الدعم
القمح	٣٩١٢,٦	٣٩٩١٠٧,٩	٣٤,٢٢	٣٠,٤٢
دقيق القمح	١١١٧,٤	١٣١٦٧٨,٤	١١,٢٩	١٠,٠٤
جملة القمح ودقيقه	—	٥٣٠٧٨٦,٣	٤٥,٥١	٤٠,٤٦
الأذرة الشامية	١٠٤٩,٧	١٢٣٠٥٠,٢	١٠,٥٥	٩,٣٨
الفول	١٥٤,٣	١٣٩٧٢,٠	١,٢٠	١,٠٧
العدس	٥٧,٦	١٣٣١٦,٠	١,١٤	١,٠٢
قيمة دعم السلع التموينية	—	١١٦٦٢٢٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إجمالى قيمة الدعم	—	١٣١٢٠٣٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية ، الهيئة العامة للسلع التموينية .

للمستهلك بالأسعار المدعمة مما أدى إلى زيادة حدة التضخم ، وتزايد العجز فى الميزان التجارى للدولة .

كما أن للدعم آثاراً سياسية منها تبعية الدولة اقتصادياً للدول الأجنبية ، وكذلك الحد من قدرتها على اتخاذ القرار .

الآثار الإجتماعية للدعم :

يستفيد من الدعم المخصص للسلع أغلب فئات الشعب ، على الرغم من وجود طبقات قادرة تستفيد ايضاً من هذا الدعم . كما أن استمرار أسعار بعض السلع ثابت لفترة طويلة مثل الخبز أدى إلى سوء استخدام هذه السلع ، كما إن أتباع سياسة الدعم أدى إلى الإخلال بالأنماط الاستهلاكية ، كما أدى الدعم إلى خلق طبقة من الوسطاء نتيجة وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة (حشيش ١٩٨٠) .

بعض المقترحات فى مجال الدعم :

ظهرت مناقشات عديدة عن الدعم فيما بين الإبقاء عليه ، أو إلغاؤه وصرف بدل نقدى له . ويقترح صندوق النقد الدولى أن يقوم إصلاح الاقتصاد المصرى على دعائم أربعة وهى : القضاء على الاختلال بين الأسعار والنفقات ، وتشجيع الزراعة ، وتخفيض الدعم ، واطلاق حرية القطاع العام فى استئجار العمال .

وتقترح وزارة التخطيط قيام ما يعرف بالعقد الإجتماعى ، ويتمثل فى قيام عقد إجتماعى بين الحكومة والشعب ، هدفه الأساسى حصول الشعب على دخله نقداً دون تدخل الدولة فى دفع جزء من أجره عيناً فى شكل دعم للسلع الإستهلاكية .

ويمكن حل مشكلة الدعم ، بقيام الدولة بتحصيل فرق السعر مابين السعر المدعم والسعر الإقتصادى ، عن طريق فرض ضرائب عالية على القادرين . كذلك ضرورة الإبقاء على الدعم الخاص بالسلع الضرورية ، والعمل على النهوض بإنتاج السلع المدعمة للحد من إستيرادها من الخارج لتحقيق الأمن الغذائى القومى ، وأيضاً العمل على زيادة الدعم المخصص للمنتج الزراعى سواء أكان دعماً مباشراً لمستلزمات الإنتاج ، أو غير مباشر وذلك بإعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعى من الرسوم الجمركية .

• الملخص •

تهدف سياسة الدعم لبعض السلع الغذائية إلى الحد من ارتفاع بعض السلع الضرورية لتصل إلى المستهلك بما يتناسب ودخله المحدود . وقد بلغ متوسط إجمالى الدعم خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٨٥/١٩٨٤ نحو ١٣١٢,٠٣ مليون جنيه .

وقد تناولت الدراسة مفهوم الدعم وصوره المختلفة ، وإجمالى قيمة الدعم ، ودعم

السلع التموينية ، وأنواع الدعم الممنوحة للقطاع الزراعى ، سواء أكان دعماً مباشراً أو غير مباشر ، وكذلك قيمة الدعم الموجَّه لأهم السلع الغذائية الرئيسية والتى تشمل القمح ، ودقيق القمح ، والأذرة الشامية ، والعدس ، والفول .

وقد أوضحت الدراسة أن متوسط دعم الطن بالجنيه بلغ حوالى ١٣٧,٣٩ - ٩٩,٠٩ جنيهاً سنوياً لكل من القمح ودقيقه ، على الترتيب ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٥ ، بينما بلغ متوسط دعم الطن بالجنيه نحو ٩٧,٣٨ ، ٤١٧,١٥ ، ٣٢٧,٠٨ جنيهاً سنوياً لكل من الأذرة الشامية ، والفول ، والعدس ، على الترتيب ، خلال نفس الفترة .

وقد توصلت الدراسة الى بعض المقترحات فى مجال الدعم وخاصة دعم المنتجات الزراعية ، مثل الدعم المباشر لمستلزمات الإنتاج أو الدعم غير المباشر بإعفاء هذه المستلزمات من الرسوم الجمركية .

• المراجع •

(١) حشيش ، ع . أ . (١٩٨٠) مشكلة الدعم السلعى والأمن الغذائى فى مصر . دار الجامعات المصرية ، القاهرة .

(٢) محى الدين ، عمرو (١٩٨٢) الدعم ، الأسعار ، وتوزيع الدخل القومى . الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٢١ .